الفصل الثانى

العنف الأمريكى
أنموذج إرهاب الدولة

فى إطار ما يسمى بـ «النظام العالمى الجديد» (الثلاثى الأقطاب اقتصاديّا: أميركا، أوروبا، اليابان.. الأحادى القطب عسكريّا: أميركا)، يستظل إرهاب الدولة الأميركى «بالشرعية الدولية» والقانون الدولى، أو القرار الدولى، من خلال الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، وذلك «كتشريع» من نوع جديد لتسويغ العدوان والهيمنة.

بعد أن اندلعت حرب الخليج، نشرت صحيفة «النيويورك تايمز» جزءًا من تقرير لمجلس الأمن القومى الأميركى (صدر فى بداية إدارة جورج بوش)، وكان هذا الجزء يستعرض كيف سيتم التعامل مع ما أسماه «تهديدات العالم الثالث»، وجاء فيه:

«فى الحالات التى تواجه فيها الولايات المتحدة الأميركية أعداءً أضعف منها بكثير، فإن التحدى الذى يواجهنا لن يكون مجرد هزيمتهم، ولكن أن نهزمهم هزيمة نكراء قاطعة وبسرعة»، ويتابع التقرير: إن «التهديد بالاستقلالية لا يمكن قبوله؛ فالولايات المتحدة الأميركية ستؤيد أكثر الطغاة سفكًا للدماء ما دام يلعب على هواها، وستعمل على إسقاط حتى ديمقراطيى العالم الثالث، إذا ما خرجوا عن أغراضها» (الجارديان البريطانية ٢٥/ ٣/ ١٩٩١).

ويفضح تقرير مجلس الأمن القومى الأميركى هذا الرياء الإعلامى الأميركى المخادع حول «حقوق الإنسان» و«الإرهاب الدولى»؛ فأميركا على استعداد لأن تبيد أكثر الدول رجعية وقمعية، و«أكثر الطغاة سفكًا للدماء» ما دام هؤلاء يؤيدون إملاءات السياسة الأميركية، ويتعاملون كأتباع وخدم لها. أما «التهديد بالاستقلالية» كما ورد فى التقرير المذكور، فإنه يشكل التهديد والخطر، وينبغى أن يسحق.. إذًا.. فالدرس الأساسى «للنظام العالمى الجديد» (بقيادة أميركا سياسيّا وعسكريّا ـ ولو مؤقتًا) هو بحسب تعليق الكاتب الأميركى شوميسكى: «نحن السادة، وأنتم تلعقون أحذيتنا»! فأين المساواة واحترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها، و«حقوق الإنسان» ومكافحة «الإرهاب الدولى»، الذى من المفترض أن يعنى عدم شرعية التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.

إن السياسة الرسمية الأميركية تستبيح ـ تحت بلطجة القوة العسكرية ـ أبسط مبادئ الأعراف والتقاليد والحقوق الإنسانية والدولية، ومع ذلك فهى تفرض سياسة القوة والهيمنة تحت ظل هذه الشعارات نفسها!..

ولقد أجاب وزير خارجية أميركا الأسبق «هنرى كيسنجر» فى آخر حديث له إزاء سؤال وجه إليه حول اعتقال حاكم بانما «نوريجا»، ومحاكمته فى الولايات المتحدة ومعاقبة العراق، وتهديد الرئيس القذافى بمعركة عسكرية، وكان التساؤل: «هل هذه حلقات فى سلسلة من نظام جديد للعالم؟ ثم من سيحمى الدول الصغيرة غدًا من احتمالات سوء استخدام القوة من جانب الدولة العظمى الوحيدة الباقية فى العالم؟..» فأجاب كيسنجر (فى ما يتعلق بالجماهيرية الليبية): «أما ليبيا، فأذكر أنها دعمت عمليات إرهابية ضد الولايات المتحدة، واتخذت مواقف سياسية لا يمكن تحملها»..

وإبّان أزمة العراق (أزمة حق المفتشين الدوليين التابعين للأونسكوم فى تفتيش القصور الرئاسية) فى فبراير ١٩٩٨ حشدت الولايات المتحدة قواها فى مياه الخليج؛ استعدادًا لضرب العراق بزعم أنه خطر على جيرانه (على الرغم من

عدم موافقة الجيران على الضربة: السعودية والبحرين وسوريا والأردن وإيران وحتى تركيا، فى حين وافقت الكويت لأسبابها الخاصة، وبزعم أنها تحمل تفويضًا مفتوحًا من مجلس الأمن منذ حرب الخليج الأولى بضرب العراق، كلما تسنى لها ذلك، وإذا ما استشعرت خطورة من جانبه (على الرغم من اعتراض الصين وروسيا وفرنسا على الضربة - فقط هى بريطانيا التى وافقت لأسبابها الخاصة أيضًا) وعندما توجه الأمين العام للأمم المتحدة، «كوفى عنان»، إلى بغداد للسعى لدى الحكومة العراقية لأجل إقناعها بقبول التفتيش غير المشروط، وحلحلة الأزمة سلميًّا، واستشعرت الإدارة الأمريكية أن الوليمة التى سنت لها أسنانها تكاد تفلت من يدها، أعلنت العجوز «مادلين أولبرايت» - وزيرة الخارجية - أن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بحق قبول أو رفض أى اتفاق يتوصل إليه «عنان» (ممثل المجتمع الدولى)!!.. ثم عادت وأعلنتها صراحة أن الاتفاق الذى لا يراعى المصالح الأمريكية، اتفاق مرفوض، ولن يعفى العراق من ضربة موجعة!!.. ثم ما أهداف هذه الضربة؟.. هى تأديب صدام حسين دون إطاحته!.. وسيكون التأديب بضرب معسكرات حرسه وقواته الخاصة والمواقع المحتمل أن تكون فيها أسلحة الدمار الشامل.

وبحسب التقديرات الأمريكية فإن ألفًا على الأقل من المدنيين سيلقون حتفهم.. وأنهم سوف يتحاشون ما أمكن، ضرب مواقع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية؛ حتى لا تنتشر أخطارها فى الجو (الأنثراكس الرئوى المميت فى ٤ أيام)، ولن يكون مضمونًا إصابة مواقع الصواريخ بعيدة المدى؛ حيث إنهم اعترفوا بأنهم لا يعرفون مواقعها على وجه الدقة (فى تقرير الأمم المتحدة: - تم تدمير ٧٢ صاروخًا من أصل ٧٤، والصاروخان الباقيان مفقودان حتى تاريخه - فبراير ١٩٩٨).

يقول الدكتور إدوارد سعيد (المفكر الفلسطينى الكبير وأستاذ الإنجليزية والأدب

المقارنة فى جامعة كولومبيا) فى معرض تعليقه على أزمة فبراير ٩٨ بين الولايات المتحدة والنظام العراقى: (فوق كل ذلك هناك الخداع الصارخ فى الخطاب الأميركى، كما يتجسد فى الوزيرة «أولبرايت» المقيتة، التى لا تضيع فرصة للتصرف بغل «بلطجى» محترف ـ ذلك الخداع الذى ينم عن المبادئ المهترئة ـ إذا جاز وصفها بمبادئ ـ لسياسة واشنطن تجاه الشرق الأوسط.

لكن ما يكاد يستحيل على الفهم، تلك الجدية التى يتكلم بها الرسميون الأميركيون عن استنكار العنف وإدانة الإرهاب، متناسين سجل أميركا الطويل الذى يتفوق على كل الدول الأخرى فى الأعمال السرية اللا قانونية فى كل أنحاء العالم الثالث.

فهل نسينا أن الولايات المتحدة هى التى قتلت ثلاثة ملايين فيتنامى، وكانت وراء المجازر التى أودت بنحو عشر فى المئة من سكان جواتيمالا فى الخمسينيات، وتواطأت مع نظام «سوهارتو» فى إندونيسيا فى غزو «تيمور الشرقية»، وأيضًا فى قتل نحو نصف مليون مواطن اتهمهم سوهارتو بالشيوعية، وزرعت ألغامًا فى موانئ «نيكاراجوا» (أدانتها بذلك المحكمة الدولية)، وساندت ثوار الكونترا ضد النظام «الساندينى» فى الثمانينيات، وغزت بنما وجرانادا ومولت، وتستمر فى تمويل الاحتلال والنهب الإسرائيليين، اللذين لا يعرفان حدودًا، كما تتواطأ يوميًّا الآن فى هجمات تركيا على الأكراد.

ألم أقل أنها إذ عملت وتعمل كل هذا، تعطى نفسها الحق فى إلقاء المحاضرات على العرب عن القانونى الدولى، صارخة بغضب، مثل: «جاليفر» وهو يعنّف الأقزام من سكان «ليليبوت»، قبل أن يتمكنوا بتكتيكاتهم وأحابيلهم من إخضاع العملاق الثقيل الحركة.. اضطرت الولايات المتحدة، رغم حجمها وقوتها، إلى الاعتراف بالواقع العالمى الفالت عن سيطرتها ولا يمكنها يومًا ما أن تخضعه تمامًا لرغباتها. وهاهو بيل كلينتون، الذى يبدو محرجًا خجلاً من نفسه، مثل طفل شقى أمسكه بالجرم المشهود أستاذ حازم، لكن ببالغ الهدوء، يوافق على التسوية التى توصل إليها الأمين العام للأمم المتحدة «كوفى عنان»).

وتاريخ التدخل العسكرى الإرهابى الأميركى حافل بالشواهد والوقائع الدامغة، سواء تجاه الدول المجاورة، أو فى أميركا اللاتينية، أو فى كافة أنحاء العالم.. فنزعات السيطرة الاستعمارية العسكرية على العالم تراود المسئولين الأميركيين منذ بداية القرن التاسع عشر (حيث تم أسر سفينة حربية أميركية قبالة الساحل الليبى، وحيث كانت بعض السفن الحربية الأخرى تقوم بجولات استكشافية فى الخليج العربى والمحيط الهادى)، ومن المعروف أنه فى عام ١٩٤٦ قامت القوات الأميركية باحتلال منطقة تكساس المكسيكية (اليوم تسمى ولاية تكساس).. وفى إثر انتصارها فى الحرب الأميركية ـ المكسيكية، قامت أميركا عام ١٨٤٨، ليس باحتلال منطقة تكساس فحسب، بل بضم كاليفورنيا ونيومكسيكو المكسيكيتين ـ أيضًا ـ إلى أميركا.. وفى عام ١٨٥٧ قامت بإنزال قوات جرارة فى نيكاراجوا، وسيطرت عليها تمامًا فى نهاية القرن التاسع عشر، كما قامت بغزو كوبا عام ١٨٩٨، واحتلت بنما عام ١٩٠٢، وجمهورية الدومينيكان عام ١٩٠٤، وهندوراس عام ١٩٠٧، وجزيرة هاييتى فى المحيط الهادى عام ١٩١٤.

وهذه بعض الأمثلة على التدخل الأميركى فى الشئون الداخلية للدول الأخرى:

١ ـ ففى عام ١٩٥٣، وفى الكونغو ١٩٦٠، وفى أنجولا ١٩٧٥، وفى تشيلى عام ١٩٧٣، وفى فيتنام ولاوس وكمبوديا (١٩٦٥ ـ ١٩٧٣).

٢ ـ طوقت القواعد العسكرية الأميركية كافة القارات (أكثر من ٢٥٠٠٠ قاعدة عسكرية خارج الولايات المتحدة). وإثر مجىء ريجان إلى السلطة، ازدادت نزعات العدوان والهيمنة؛ حيث تم إعلان أميركا اللاتينية بمثابة «حزام الأمن لأميركا»، وبدا «السلام» كما تعرفه أميركا؛ حيث «تتواجد قوات المشاة البحرية الأميركية بفعالية وكثافة».

٣ ـ وفى كل الحروب العربية ـ الصهيونية قامت بدعم الكيان الصهيونى عسكريًّا وسياسيًّا، وأمدته بوسائل القوة، وأيدت احتلاله لفلسطين عام ١٩٤٨ (وكانت أول دولة اعترفت به).

٤ ـ وفى عام ١٩٦٧ قامت بالتخطيط للعدوان الإسرائيلى، وغطت احتلالها للأراضى العربية بوضع الفيتو ضد أى قرار يقضى بانسحابها، كما أقامت أكبر جسر جوى لدعمها عسكريًّا فى حرب ١٩٧٣، وكذلك أثناء غزو لبنان عام ١٩٨٢ (جاءت بنفسها لتحصد ثمار العدوان سياسيًّا، وحاولت التمزكز عسكريًّا فيه)، وفى عام ١٩٨٦ ضربت الطائرات الأمريكية العاصمة الليبية طرابلس.

٥ ـ وكانت مهمة «قوات التدخل السريع» التى أنشأتها أميركا فى السبعينيات، هى احتلال منابع نفط الشرق الأوسط، بشكل رئيسى، والاستعداد للتدخل فى أى مكان فى العالم، تتهدد فيه المصالح الأميركية والغربية، وتقوم وكالة المخابرات المركزية الأميركية بدور كبير فى ممارسة إرهاب الدولة والتحضير للعدوان، وتمتد شبكاتها إلى مختلف أنحاء العالم، حيث تمارس التجسس والاعتداء والاغتيال، والتمهيد للتدخل العسكرى.

*** التطرف فى الجيش الأمريكى:**

* مع صدور قرار هيئة المحلفين فى قضيه تيرى نيكولز، المتهم الثانى فى متفجرة أوكلاهوما سيتى، تعود إلى الواجهة مسألة الإرهاب الداخلى، ولاسيما فى سياق تداخله مع المؤسسة العسكرية الأميركية؛ ففى أعقاب المتفجرة التى أودت بحياة العشرات من المواطنين، وجهت أصابع الاتهام إلى «الميليشيات»؛ أى الجمعيات شبه العسكرية المتباينة الأهداف والمتفاوتة الحجم والقدرات. إلا أن القاسم المشترك بين «تيرى نيكولز» و«تيم ماكفى»، المتهم الأول فى متفجرة أوكلاهوما سيتى، ليست انخراطهما فى ميليشيا ما، بل هو انتماؤهما إلى القوات المسلحة الأميركية، إذ خلال انضوائهما فى المؤسسة العسكرية الأميركية، حصل

ماكفى ونيكولز على الخبرة والتدريب، اللذين مكناهما من إعداد عملية التفجير والإقدام عليها، وخلال فترة خدمتهما العسكرية تدرجا فى آرائهما من معارضة الحكم واتهامه بالفساد والسذاجة إلى معاداة النظام ككل، والعمل على إسقاطه بواسطة العنف.

والواقع أن استعراض الجرائم ذات الطابع العنصرى أو السياسى المتطرف فى الولايات المتحدة فى الأعوام الأخيرة، يكشف تورط عدد ملحوظ من العسكريين فيها؛ فمما لاشك فيه أنه ثمة أزمة «تطرف» فى صفوف القوات المسلحة الأمريكية. أما تقييم حجم هذه الأزمة ومدى خطورتها، فلابد أن يبقى انطباعيًّا فى ظل غياب الدراسات العلمية، ويذكر هنا أن وزارة الدفاع الأميركية قد أعدت ـ فى أعقاب إدانة عسكريين بجريمة قتل عنصرية عام ١٩٩٥ ـ دراسة ميدانية، دلت نتائجها أن انتشار الأفكار المتطرفة، فى صفوف العسكريين، لايقل عنه فى أوساط الجمهور الأميركى ككل، وأن انتساب العسكريين إلى المنظمات القومية «المتطرفة» مماثل كذلك لانتساب غيرهم إليها، وما زالت نتائج هذه الدراسة قيد التداول اليوم. إلا أنه يمكن الطعن بجدوى الرصد الميدانى لهذه الدراسة من حيث المنهجية؛ إذ إنها اعتمدت على الإجابات الطوعية للعسكريين، علمًا بأن النشاط فى المنظمات القومية المصنفة متطرفة محظور على العسكريين؛ مما يرجح قدرًا من التدليس. ويتبين مدى الوهن فى هذه الدراسة من خلال مقارنة عدد الذين أقروا بانتماء إلى منظمات متطرفة (وهم اثنان وحسب من مجموع ٧٦٠٠ جندى شملهم الرصد)، بعدد الذين أشاروا إلى معرفتهم الشخصية بجندى آخر، ينتمى إلى إحدى هذه المنظمات (٧,١٪ من العينة). ويتضح إذًا أن الهدف من هذه الدراسة ليس علميًّا بقدر ما هو إعلامى وتعبوى.

ولابد لوضع ا ـ ـ عن «التطرف» فى سياقه الصحيح من الإشارة إلى المسلكية التى اعتمدتها هذه المؤسسة فى تاريخها الطويل، وهى مسلكية قائمة على الجمهورية والعصبية؛ فالجندى فى مختلف القوات المسلحة الأميركية،

ولا سيما منها الوحدات الخاصة (مثل: المارينز)، بالإضافة إلى التدريبات الشاقة التى يقوم بها، والتى تحقق جهوزيته، يخضع لسلسلة من المحن شبه الطقسية ضمن وحدته، وتتضمن الإهانة حينًا بل التعذيب أحيانًا؛ لتعزيز اللحمة وتأكيد التواصل والولاء بين أعضاء الوحدة. وفى حين يعلن القادة العسكريون معارضتهم لهذه الممارسات، التى تثير استهجان الجمهور عند انكشافها بين الفينة والأخرى، فإنهم غالبًا ما يغضون النظر عنها، ولاءً منهم لهذه «التقاليد غير المدونة» وقناعة منهم بجدواها. وذلك فى حين تجمع الساحة الثقافية الأميركية على اعتبار هذه الممارسات همجية لابد من استئصالها. والواقع أن الازدواجية فى موقف القادة العسكريين قد حققت توازنًا ضمنيًّا بين إفساح المجال أمام المؤسسة العسكرية؛ للاستمرار فى ممارساتها بشكل عضوى من جهة، وبين الالتزام بإطلاقية الانصياع للسلطة السياسية، كما يقتضيه النظام الدستورى فى الولايات المتحدة من جهة أخرى. وغالبًا ما اعتمد الحكم السياسى فى الولايات المتحدة ازدواجية مماثلة، فاقتصرت مطالبته باجتثاث هذه الممارسات على أوقات تصاعد الاستهجان الشعبى.

إلا أن الرئيس بيل كلينتون ـ منذ مطلع ولايته الأولى ـ اعتمد نهجًا يتعارض مع الأمر الواقع فى المؤسسة العسكرية بشكل ملحوظ؛ فهدف الرئيس كلينتون المعلن هو أن تصبح القوات المسلحة الأميركية صورة مصغرة من المجتمع الأمريكى فى تركيبتها البشرية، وفى منظومة القيم التى تعتنقها، ولا يخفى أن الغالبية العظمى من العسكريين تميل إلى الحزب الجمهورى والتيار المحافظ.

فلتحقيق هذا الهدف، أقدم كلينتون على تعديل شروط الخدمة فى القوات المسلحة، لإفساح المجال أمام المثليين (الشواذ)، وحض على توسيع مجالات الخدمة المتاحة للنساء، وعين عددًا من التقدميين والنسويين فى مواقع رقابة وسلطة إزاء القوات المسلحة، على الرغم من معارضة عديد من القادة العسكريين

لهذه الخطوات؛ فمسعى كلينتون الضمنى هو الفصل بين الجندية والذكورة، وهذا موقف عقائدى بقدر ما هو سياسى. إذ بالإضافة إلى تأكيده على المساواة الطبيعية بين الجنسين، يشير هذا الموقف إلى الشكل الجديد والمرتقب للخدمة العسكرية فى زمن التقنيات العليا، وفى مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ولكن سواد العسكريين لم يرحب بهذه الخطوات التى تهدد الأطر المتداولة فى المؤسسة العسكرية؛ فبإسقاط ذكورة القوات المسلحة تسقط العصبية.. إلا أن أهمية العصبية فى فعالية المؤسسة العسكرية تبقى أمرًا يصعب حصره؛ فيصعب بالتالى الدفاع عنه (يذكر هنا أن دراسة جامعية يابانية قد حاولت بالفعل تحليل العصبية فى القوات المسلحة الأميركية، وتحديدها لغرض استعمالها كنموذج فى الشركات التجارية فى اليابان، ولكن هذه الدراسة لم تترجم إلى الإنجليزية ليتضح للجمهور الأميركى مدى جديتها وأوجه استعمالها). أما الإصرار على دمج النساء فى مختلف الوحدات.. فقد أدى إلى انخفاض الجهوزية لأسباب مباشرة، ولاسيما منها الإقدام على خفض شروط الكفاءة الجسدية للانتساب والتدريب؛ لاستقطاب الأعداد المطلوبة من النساء، وأخرى غير مباشرة. ولاشك أن السبب الأول لانخفاض الجهوزية هو استفحال حالات الاعتداء الجنسى، وما يستتبع ذلك من ملاحقات قضائية، أضحت تطول أعدادًا من العسكريين، وتتسبب فى طرد بعضٍ منهم من الخدمة، أو بعقوبات مختلفة لجمهرة أخرى.

وفى حين يشير المسئولون عن القوات المسلحة فى حكومة الرئيس كلينتون إلى أن الأولوية هى تحقيق أجواء خدمة خالية من الاعتداء والمضايقات الجنسية فى المؤسسة العسكرية، يرى المعارضون أن القوات المسلحة أضحت حقل اختبار اجتماعى لحكومة كلينتون، وأن أولوية جهوزيتها العسكرية تتبدد؛ فالسجال بين الجمهوريين والديموقراطيين، وبين المحافظين والتقدميين، فى شأن المؤسسة

العسكرية متواصل على المستوى الخطابى والنظرى فى واشنطن. أما فى أوساط العسكريين فى ثكنات الولايات، فإن الامتعاض غالبًا ما يترجم أطروحات مؤامراتية تشكك فى مصداقية كلينتون، وهو «الفار من الجندية» خلال حرب فيتنام؛ فيغدو الجنود حقلاً خصبًا للجماعات المتطرفة النشطة فى تسويق هذه الطروحات.

ولا يخفى أن المسافة بين الثكنات فى الولايات وبين واشنطن ليست جغرافية وحسب، بل تتدخل فيها العوامل الطبقية والثقافية؛ فهذه المسافة هى كذلك اختزال للانفصام فى الشخصية الثقافية والاجتماعية الأمريكية. فهل أن كلينتون تنقصه الخبرة فى الشئون العسكرية، أو أنه يخضع لاعتبارات عقائدية تقدمية ونسوية، تتسبب فى تآكل فعالية القوات المسلحة؟ أو هل أنه ينتقل بالمؤسسة العسكرية إلى القرن التالى، ويعيد تحديد ماهية الخدمة فيها لتتجاوز أشكال الأمس البائدة؟ من البدهى أن الخدمة العسكرية ليست شرطًا فى كفاءة الرئيس فى شؤون القوات المسلحة، ولكن افتقاد مساعدية للحساسية إزاء العسكريين من شأنه تعكير صدقيته. يذكر فى هذا الصدد تصريح لسارة ليستر، مساعدة وزير الجيش حينها، بشأن المارينز، فى أكتوبر ١٩٩٧، جاء فيه: أن المارينز «متطرفون»، وأنهم يشكلون ـ بالتالى ـ خطرًا. وعلى الرغم من الصرف الفورى لليستر إثر هذا التصريح، فإن الامتعاض فى صفوف العسكريين من الطاقم السياسى فى واشنطن يصعب صرفه؛ فتدنى الثقة بالرئيس كلينتون وحكومته فى أوساط العسكريين، يفتح المجال أمام تداول الأطروحات المؤامراتية المتطرفة. وسواء كان الأمر منظمة متفرعة، أو شخصًا منفردًا.. فإن تضافر الخبرة والدافع قد يؤديا مجددًا إلى أعمال إرهابية جديدة، وإلى أوكلاهوما سيتى أخرى.

*** الفردوس المفقود:**

حظيت رواية «الفردوس» للكاتبة الأميركية السوداء «تونى موريسون» باهتمام واسع وشهرة كبيرة فى الولايات المتحدة الأميركية، منذ الوهلة الأولى

لصدورها، ولعبت الصحافة الأميركية دورًا بارزًا فى شهرة هذه الرواية؛ فلفتت إليها الأنظار بشكل لم يسبق له مثيل، وأفردت لها الصحف والمجلات الواسعة الانتشار أعمدة مطولة ومسهبة، وأخذت برامج التلفزيون تتسابق فى استضافة المؤلفة المشهورة مسبقًا؛ للتحدث عن روايتها الجديدة. وفى الأسابيع الأولى فقط بيع من هذه الرواية أكثر من نصف مليون نسخة!.. وهى لم تترجم بعد إلى أية لغة من لغات العالم الحية حتى الآن.

وتونى موريسون كاتبة أميركية زنجية تطورت شهرتها، منذ نيلها جائزة نوبل للآداب عام ١٩٩٣، والتى لم ينلها كاتب أميركى منذ «أرنست هامنجواى». اسمها الحقيقى «كلو انتونيو فورد»، مولودة فى مدينة «لورنى»، التابعة لولاية أوهايو عام ١٩٣١، لأبوين مزارعين من الجنوب. تخرجت فى جامعة هوارد، وحصلت على ماجستير اللغة الإنجليزية من جامعة كورنيل. مارست تدريس الآداب فى عديد من الجامعات الأميركية، وهى كاتبة محترفة لم تزل تعمل أستاذة لمادة الأدب فى جامعة «بزيكتون» الأميركية، وأعمالها الأدبية مطلوبة من قبل جميع الأميركيين.

تونى موريسون كاتبة روائية فى المقام الأول، كتبت عديدًا من الروايات المهمة، مثل: «العين الأكثر كآبة» (١٩٧٠)، و«سولو» (١٩٧٣)، و«أغنية سالومى» (١٩٧٧)، و«الطفل» (١٩٨٨)، و«الجاز» (١٩٩٤). ولعل رواية «المحبوب» (١٩٨٧) هى أشهر رواياتها، وموضوعها مستوحى من قصة «مارجريت جارنر»، وتدور حول امرأة سوداء هاربة من عبوديتها، وتفضل قتل طفلها الصغير على أن يصبح عبدًا مثلها. وقد أثارت هذه الرواية فى حينها كثيرًا من الجدل والنقاش الجادين، وفجرت العنف النفسى والجسدى الذى يسببه موضوع العبودية، ومدى تأثيرها فى أجيال السود اللاحقة. أما رواية «الفردوس»، فهى بانوراما تاريخية ذات مستوى أدبى رفيع، تتحدث عن قصة حى منعزل، يسكنه السود اسمه «روبى»، أقيم من قبل بضع عائلات. وما من

إنسان غريب أو حتى فرد أبيض واحد يسكن هذا الحى الصغير؛ كى لا يهدد مناخه الهادئ والمتجانس. العمل المتواصل والإيمان والمعرفة هى اللحمة التى تشد من أزر العائلات بعضها إلى بعض، غير أنه فى منتصف السبعينيات تتأزم الحالة؛ حيث يثور شباب الحى فيتمردون، فيما الكبار أو القدامى منهم يتمسكون بشدة بالقواعد والأعراف العتيدة السائدة، خوفًا من ضياع هذا الفردوس.

يفكر بطاركة حى روبى فى البحث عن العدو، فيجدونه فى مجموعة من النساء المتوحشات، اللواتى يعشن فى الدير القديم الواقع خارج الحدود.. نساء هذا الدير يعملن فى زرع المزروعات، وبيع المواد المعيشية اليومية الضرورية، كما يستقبلن الفتيات الشابات الحوامل والزوجات العليلات من حى «روبى». إنهن مجموعة من النساء اللواتى ينتمين إلى عالم الفجور والشعوذة، وبذبح هؤلاء المشعوذات المتمردات تستهل الرواية أحداثها.. والرواية ليست من «نسيج ناعم»، وهى التى تتحدث عن عنف الأسود ضد الأسود. أما موريسون، الكاتبة السوداء، فإنها هنا لا تلعب دور الراوية فحسب، وإنما أيضًا تقاطع نفسها فى كثير من الأحيان؛ لتلعب دور المفسر والشارح للأحداث.

إن الموضوع المحورى لموريسون يدور دائمًا حول المأزق الأخلاقى لمشكلة العبودية، العقدة الأساسية لذاكرة الفرد ـ المجتمع، وأهمية الجماعة، وذلك عبر التركيز على تأثير العنف، الذى يشجبه الجميع، على الرغم من كل ظروفه الملطفة. إنها تسلط الضوء على موضوع العبودية، وأبعاد معاناة ضحاياه أيضًا من خلال الذكرى. إن الذكرى لديها مؤلمة جدًا وبغيضة، وكثيرًا ما تكون مطمورة فى الأعماق، ولكنها دائمًا تعود وتبرز على شكل «شبح»، حينما يتوافر الظرف الملائم لها.

*** سعيد لأنى إرهابى:**

* «ريموند حنانيا» صحفى أمريكى من أصل عربى، ولد فى شيكاجو قبل أكثر من أربعين سنة.. والده، جورج حنانيا، ولد فى القدس، ثم هاجر إلى أمريكا

قبل حوالى سبعين سنة.. ووالدته «جورجيت دبدوب قرنفل».. تزوجا فى بيت لحم وعمر الزوج أربعون سنة، وعمر الزوجة عشرون سنة. مجموعة من آل حنانيا، هاجرت إلى شيكاغو. ولكن جورج حنانيا (والد ريموند) كان أكثرهم رغبة فى الانصهار فى المجتمع الأمريكى، وكان يمل من كثرة شكاوى إخوانه وأقربائه من أمريكا، ومن كثرة حديثهم عن «الوطن الأم»؛ ولهذا حرص على تربية أولاده تربية أمريكية كاملة، ثم إن معظم جيران العائلة كانوا يهودًا.

ويتذكر ريموند بأن سنوات الطفولة والصبا لم تشهد مشاكل كثيرة مع الجيران، وزملاء المدرسة اليهود، حتى حرب يونيه سنة ١٩٦٧، كان عمر صاحبنا ١٤ سنة، وكان يحس بأن خلفيته عربية، ولكنه لم يفهم حقيقة المشكلة؛ حتى بدأ اليهود يضايقونه. سأله حاخام المعبد اليهودى فى الحى: «هل أنت فلسطينى»؟ أجاب: «لا.. أنا أمريكى». ورد الحاخام: «لا.. أنت فلسطينى».. وقدم له أستاذ فى المدرسة هدية كتب عليها: «من يهودى إلى عربى»، وكان بعض رفاقه يناديه، فى احتقار: «زنجى الرمال» أو «زنجى الصحراء». هذا على الرغم من أنه كان يتودد إليهم، ويقول لهم: إن اسم «حنانيا» أصله يهودى، ومعناه «الله يعطف عليك»، ويبدو أن انتصار إسرائيل فى حرب سنة ١٩٦٧ زاد من ثقة يهود أمريكا فى أنفسهم، وبالنسبة لعرب أمريكا.. فإن الهزيمة كانت مصدر إحراج، ولكنها ـ على الأقل ـ بعثت فيهم الإحساس بأنهم عرب.

وهكذا بدأ ريموند يفهم مالم يكن يفهمه، ويحس ما كان لا يحس، وخلال سنوات قليلة انتهى التعايش السلمى فى حى العرب واليهود المشترك، وانتقلت كل جماعة إلى مكان آخر. وعندما التحق ريموند بجامعة «نورثرن الينوى» كان حماسه للقضية العربية قد زاد إلى درجة أنه اختير رئيسًا لاتحاد الطلبة العرب هناك.. ولكنه لم يكن مثل غيره من الطلبة العرب، فمعظم هؤلاء ولدوا فى الدول العربية، وسافروا إلى أمريكا للدراسة؛ ولهذا كانت هناك هوة بينهم وبين هذا الأمريكى العربى. هو كان أمريكيًا قبل أن يكون عربيًـا، وكان له أصدقاء فى الجامعة وسط الطلاب اليهود، فى حين كان الآخرون لايطيقون رؤية

يهودى، ناهيك عن الحديث معه، أو تأسيس علاقة صداقة. . ولهذا اتهموا رئيس اتحادهم بأنه «يتحدث مع الصهاينة»؛ فاضطر لتقديم استقالته. وفى وقت لاحق، وعلى الرغم من ذلك، انخرط ريموند فى طريق التوعية العربية، خاصة عندما تخرج من الجامعة، وأسس جريدة للجالية العربية فى منطقة شيكاغو وديترويت. ووجد أنه أكثر قرباً إلى الأمريكيين السود، والمهاجرين المكسيك، والهنود، والباكستانيين، وغيرهم من شعوب العالم الثالث بحكم خلفيتهم، ولأن لونه الأسمر وشعر رأسه الأسود ما كانا يشبهان لون وشعر الغالبية البيضاء.

ويحكى ريموند كيف أنه كان من المعجبين جدّا بالملاكم الأمريكى الأسود المسلم محمد على كلاى، وكان يرى فى كل انتصار له انتصاراً لشعوب العالم الثالث المغلوبة على أمرها، هذا على الرغم من أن صاحبنا ليس أسود، وليس مسلمًا، إنه ـ وهو المسيحى العريق ـ وجد نفسه قريبًا من الإسلام والمسلمين. . أولاً: بسبب القضية الفلسطينية، وثانيًا: لأن والده أدخله مدرسة لتعلم اللغة العربية، وكانت المقررات تشمل الدين الإسلامى، وثالثاً: أن ما بدأ يشعر به من عزلة اجتماعية، لم يكن بسبب الدين، بل بسبب القومية!. . والمشكلة بين العرب واليهود لم تفقده أصدقاء و«براءة» الطفولة فقط، إنما أدخلته فى مشكلات مع مكتب التحقيق الفيدرالى (اف بى آى). . ويبدو أن المكتب كان يتابع جريدة «Middle East Voice» (صوت الشرق الأوسط) التى كان يصدرها المؤلف للجالية العربية، وكان يتابع نشاطاته الأخرى. وحتى عندما أصبح ريموند صحفيــًّا كبيرًا، وانضم إلى أسرة تحرير جريدة «شيكاغو صن تايمز»، ظل مكتب التحقيق الفيدرالى يتابع نشاطاته.

كانت تلك سنوات التوتر الشديد فى الشرق الأوسط وحرب أكتوبر ١٩٧٣، وكان كثير من الأمريكيين العرب قد وضعوا فى قوائم المراقبة والمتابعة. . وخلال السنوات التالية بدأ صاحبنا يكتب كثيراً عن المشكلة بين العرب واليهود، ويراسل عدداً من الزعماء والقادة السياسيين العرب. وهذا كله زاد من مراقبة ومتابعة السلطات الأمريكية له، ثم انضم ريموند إلى المؤتمر الأمريكى الفلسطينى،

ومنظمات أمريكية عربية أخرى، ثم سافر إلى فلسطين (عن طريق إسرائيل)، ووجد معاملة سيئة على يدى ضباط الجوازات الإسرائيلية، على الرغم من أنه أمريكى، ولد فى أمريكا.. وهكذا أصبحت كلمة «إرهابى» تلاحقه.. وهكذا جاء عنوان كتابه: «I am glad I look like a TERRORIST».. «أنا سعيد لأنى أشبه الإرهابى»، والقصد هو أن القضية التى يؤمن بها عادلة، وأنه لن يتردد فى الدفاع عنها، على الرغم من الاتهامات والمضايقات.

ما آراء ريموند فيما يجرى الآن؟.. يقول فى الصفحة الأخيرة من كتابه: «الآن هناك عملية جادة نحو السلام. ولكنها ربما لا تستمر لفترة طويلة، وربما تتوقف. الآن هناك رأى جديد وسط الفلسطينيين، يدعو للوصول إلى حل وسط مع الإسرائيليين.. لولا هذا الرأى الجديد لما بدأت عملية السلام، ولما استمرت. فى الجانب الآخر هناك تردد؛ فالإسرائيليون ليسوا متأكدين من جدوى إقامة سلام مع الفلسطينيين، كما وأنهم لا يزالون يأملون فى تقسيم الدول العربية لخلق سلام منفرد هنا وهناك.. الإسرائيليون لا يريدون السلام، ولا يريدون الحرب، ولكن هذا الوضع لن يستمر.. والوقت فى صالحنا. وإذا كان اليهود قد انتظروا ألفى سنة ليعودوا إلى فلسطين، فالفلسطينيون لا يحتاجون لألفى سنة ليعودوا إلى فلسطين».

*** جيش الله:**

يتجه المسئولون فى مكتب التحقيقات الاتحادى (F.B.I) فى الولايات المتحدة إلى الربط بين أربع حوادث إرهابية، شهدتها مدينتا أتلانتا وبرمنجهام فى جنوب البلاد. الحادثة الأولى: وهى الأكثر شهرة عالميًّا، تمثلت بالمتفجرة خلال الألعاب الأوليمبية فى أتلانتا صيف ١٩٩٦، وقد أسفرت عن سقوط قتيلة وعدد من الجرحى، إضافة إلى الصدمة التى تفاقمت مع إدراك المحققين وسائر الجمهور الأميركى أن مصدر الإرهاب فى هذه الحادثة داخلى، وذلك إثر الكشف عن مكالمة هاتفية تحذيرية بلهجة محلية سبقت التفجير بدقائق، فإن التسرع فى

توجيه التهمة خطا إلى أحد الحراس، الذين أسهموا فى عملية الإنقاذ بعيد التفجير، أسهم فى عرقلة التحقيق الذى لا يزال مستمرًا إلى اليوم.

أما حادثتا التفجير الثانية والثالثة، فوقعتا فى أتلانتا أيضًا، واستهدفت الثانية مبنى عيادة طبية نسائية، تجرى فيها عمليات إجهاض، وطالت الثالثة ملهى ليليًّا تتردد عليه النساء المثليات، وذلك فى شهرى يناير وفبراير من عام ١٩٩٧ على التوالى. وفى ٢٩ يناير ١٩٩٨ تعرضت عيادة إجهاض فى مدينة برمنجهام (ولاية ألاباما) لتفجير أدى إلى سقوط قتيل وجريحة. وقد تلقت بعض المؤسسات الإعلامية رسائل خطية باسم «جيش الله» ARMY OF GOD، تعلن مسئوليتها عن الحوادث الثلاثة الأخيرة.

ومن خلال هذه الرسائل التى تطفح بالركاكة اللغوية والأخطاء الإملائية، تتضح الملامح العقائدية لهذا الطرف الذى يعلن مسئوليته باسم «جيش الله»، وتشير إحدى الرسائل إلى أن المستهدف هو الإجهاض، مشددة على أنه «لايجوز التغاضى عن اغتيال ٣,٥ مليون طفل سنويًا»، وعلى جميع المشاركين فى عمليات الإجهاض، بصفة طبية أو حراسية أو غيرها، معرضون للقصاص من «وحدات جيش الله»، وتكشف الرسالة كذلك عداءً صارمًا للحكومة الاتحادية وأجهزتها الأمنية، وتعلن الحرب عليها وعلى «النظام العالمى الجديد»، وتدين «المشروع المثلى» وتتعهد محاربة المثليين (الشواذ) ومنظماتهم.

وترجح الجهات الأمنية أن يكون عدد المتورطين فى هذه العمليات الإرهابية ضئيلاً جدًا، بل لا يستبعد بعض الخبراء أن يكون فردًا واحدًا فحسب قد أقدم على هذه العمليات الأربعة. وبالفعل صدرت مذكرة توقيف بحث متهم فار.. إلا أن هذه التوقعات لا تعنى أن نشاط «جيش الله» سينتهى، يوم تقبض الجهات الأمنية على هذا المتهم الفار وحلفائه المحتملين. ذلك أن «جيش الله» ليس منظمة بالمعنى التقليدى للكلمة، وإنما هو تطبيق عملى لمفهوم متداول فى صفوف

المجموعات «الوطنية» والقومية والعنصرية المصنفة فى الخطاب السياسى السائد فى الولايات المتحدة باسم «اليمين المتطرف».

والمفهوم المقصود هو طرح «المقاومة دون قيادة»، LEADERLESS RESISTANCE فتشكيلات «اليمين المتطرف»، التى تختلف فى أهوائها ونزعاتها، تتفق فى تصويرها للخصم بصيغة مؤامراتية أحادية يندمج فيها الملحدون والمثليون واليهود وغيرهم، فى سعى ثابت إلى دك أسس الحضارة الأميركية وإخضاعها عرقيّا وثقافيّا وسياسيّا للأمم المتحدة وشعوب العالم الثالث، فى إطار «النظام العالمى الجديد». فإزاء هذا الخصم الأحادى المسيطر على مقومات الحكم الأمنية والتشريعية والقضائية، تتداول المجموعات الهامشية فكرة «المقاومة دون قيادة» القائمة على لامركزية قصوى فى «النضال»، كضمان للاستمرار ووسيلة لتجنب سقوط الصف «الوطنى» دفعة واحدة؛ نتيجة لهجمة من السلطات الاتحادية. ولا يخفى أنه على الرغم من الوهن البدهى فى هذا التصور، واقتصار معتنقيه على القلة القليلة، فإن النضال المذكور (أى النشاط الإرهابى) قد يتحقق نتيجة لجهد فرد واحد، أو مجموعة محدودة من الأفراد. وتشهد على ذلك المتفجرة التى تعرضت لها مدينة أوكلاهوما سيتى، بما حصدته من مئات الضحايا بين قتيل وجريح، وكان تداول اسم «جيش الله» سبق الحوادث التى تعرضت لها مدينتا اتلانتا وبرمنجهام؛ فعلى الرغم من ظهور مقومات خطابية «وطنية» فى الرسائل التى تلقتها وسائل الإعلام إثر هذه الحوادث.. فإن الموضوع الرئيسى الذى يتمحور حوله وجود هذا الجيش هو الإجهاض من دون شك.

والواقع أنه قد يصح اعتبار موضوع الإجهاض «الرمز الأول»، لانفصام متعدد الأوجه تعيشه الولايات المتحدة اليوم. وتكمن خطورة هذا الانفصام فى ميل متواصل إلى فك الترابط وفرز التعارض فى المواقف بين الاتجاهات السياسية والثقافية والاجتماعية والمناطقية والدينية؛ أى أن المواطن «الديموقراطى» سياسيًّا

هو اليوم على الأرجح «تقدمى» ثقافيًا، و«تحررى» اجتماعيًـا، و«شمالى» أو «غربى» مناطقيًـا، فيما يغلب على ملامح «الجمهورى» الاتجاه «المحافظ» ثقافيًـا واجتماعيًـا، والانتماء إلى مناطق الوسط أو الجنوب والسعى إلى ضمان الحق بالإجهاض، هو شعار ثابت لدى قيادة الحزب «الديموقراطى»، على حين تؤيد الأكثرية الساحقة ضمن الحزب «الجمهورى» منع الإجهاض.

مضى على قرار إلزام الولايات المتحدة الإقرار بالحق فى الإجهاض ـ الصادر عن المحكمة الدستورية العليا ـ ربع قرن، انتقل خلاله زمام المبادرة من الصف التقدمى والنسوى إلى الصف المحافظ، وقد تمكن خصوم الإجهاض خلال العقد الماضى من تبديل الصيغة الخطابية السائدة للموضوع. فالإجهاض فى السبعينيات، وفى أوساط التيار التقدمى والحركة النسوية إلى اليوم، هو تعبير عن حق المرأة فى السيادة على نفسها، وعن حريتها فى اختيار ما يناسبها وفق مشيئتها وضميرها، ومن دون تدخل من أى طرف، يسعى إلى الوصاية عليها. أما اليوم ـ ونتيجة للجهد الدؤوب الذى بذله خصوم الإجهاض ـ فإن التركيز انتقل من المرأة الحامل إلى الجنين المحمول، فالإجهاض إذًا جريمة قتل ضحيتها، إنسان يحرم من حقه فى الحياة، من دون ذنب منه، بل إن الإجهاض استهتار بالجنين وبالمرأة على حد سواء، تنفيذًا لمقولات عقائدية نسوية مشوهة، وتحقيقًا لكسب مالى ملطخ بدم الأبرياء.

وجهد الانتقال بالخطاب من الصيغة التقدمية إلى الصيغة المحافظة، قد صاحبته عملية تعبئة، اكتسبت على الغالب طابعًا دينيًـا؛ نتيجة للدور البارز للمنظمات الكاثوليكية ثم الإنجيلية. وقد حاول خصوم الإجهاض تطبيق منهج حركة الحقوق المدنية، التى تمكنت من دفع التشريع فى اتجاه أهدافها فى الستينيات، عبر العصيان المدنى، ومجموعة متفاوتة من أساليب اللاعنف والعنف. وبالفعل، برزت فى هذا المجال خلال الثمانينيات، منظمة «عملية إنقاذ»OPERATION RESCUE، التى دعت المعارضين للإجهاض إلى

التظاهرات المستمرة أمام العيادات. إلا أن نشاطها المتواصل لم يكافأ بمنع الإجهاض، بل على العكس، تمكن أنصار المحافظة على الحق فى الإجهاض من تكبيل نشاط هذه المنظمة وغيرها من المنظمات المعادية للإجهاض، عبر سلسلة من التشريعات والملاحقات القضائية.

ومع الفشل النسبى لحركة العصيان المدنى، التى حاولت الأطراف المناهضة للإجهاض تطبيقها، تفرعت الجهود فى اتجاهين: أحدهما سياسى تشريعى، يعمل على المدى البعيد لتقليص رقعة الإجهاض المتوافرة؛ بهدف القضاء عليها فى نهاية المطاف.. وآخر خطابى تعبوى، يستنهض الخصومة للإجهاض فى أوساط الجمهور المحافظ.

إن «جيش الله» هو وليد هذا الخطاب فى صيغته الأكثر تشددًا، التى تستفيد من النظريات العلمانية المتداولة فى الأوساط «الوطنية»، ولا سيما مفهوم «المقاومة دون قيادة»، والواقع أنه من الأصح اعتبار «جيش الله» عنوانًا وكتابًا، قبل اعتباره منظمة؛ ذلك أن «جيش الله» هو جزء من عنوان كتاب متداول فى أوساط المتشددين فى معارضتهم للإجهاض. وقد كشف النقاب عن ثلاث طبعات تعود إلى عام ١٩٩٢ على الأقل؛ فانطلاقاً من قناعة بأن الحضارة الغربية إلى اضمحلال ما لم تنقذ روحيًّا وجسديًّا، ومن تصور دينى لواجب مطلق بالدفاع عن حياة الأجنة، يستعرض هذا الكتاب ٩٩ وسيلة لمقاومة الإجهاض، تتراوح ما بين تخريب المنشآت والاعتداء على الأشخاص.

ويقدم هذا الكتاب التفاصيل الدقيقة لكل ما يلزم لتحضير المتفجرات وغيرها، ويشير إلى كيفية الحصول على مكوناتها؛ فهذا الكتاب يقدم الوسيلة وحسب. أما اختيار الأهداف، فيتوقف على الناشط المستقل. وتشير الدلائل إلى أن استعمال هذا الكتاب محقق؛ فعلى سبيل المثال: وجدت نسخة منه لدى إحدى المتورطات فى محاولة قتل طبيب يمارس الإجهاض فى فلوريدا عام ١٩٩٣.

وحتى إذا اقتصر استعمال عنوان «جيش الله» على الفرد أو الأفراد المتورطين فى تفجيرات اتلانتا وبرمنجهام، فإن «جيش الله» كمضمون متشدد للخطاب

المناهض للإجهاض، وفى خضم تواصل الانفصام الثقافى فى الولايات المتحدة، بل تفاقمه، يجد فى متناوله كل المقومات العملية والعلمية للظهور بالعنوان نفسه أو بعنوان جديد.

*** طائفة المورمون:**

* * وجهت محكمة فيدرالية فى لاس فيجاس التهمة رسميًّا إلى عضو سابق فى حركة للنازيين الجدد، وباحث من طائفة «المورمون» المتشددة المثيرة للجدل، وذلك لامتلاكهما مواد كيماوية وبيولوجية خطيرة، كانا يستعدان لاستخدامها حسبما ورد فى محضر الاتهام.

واعتقل لارى وين هاريس (٤٦ عامًا)، ووليام ليفيت (٤٧ عامًا) وفى حوزتهما جراثيم الجمرة الخبيثة، التى تعرف باسم «انثراكس»، والتى تؤدى إلى مرض يصبح قاتلاً فى بضعة أيام عندما يصيب الإنسان فى الرئتين.

وأثار اعتقال الرجلين فى أوائل عام ١٩٩٨ مخاوف من حدوث هجمات مماثلة فى مدن أميركية؛ حيث تنتشر تنظيمات يمينية وعنصرية متطرفة. وحرص الرئيس بيل كلينتون على طمأنة الرأى العام إلى أن أجهزة الأمن طوقت القضية، وقال كلينتون فى بالتيمور (ولاية ميريلاند): «من المهم أن يعرف الأميركيون أن قوات الأمن تسيطر على هذه القضية»، مضيفًا أن: «كل المواد صودرت، وهى قيد الدرس لتحديد هل تشكل خطرًا أم لا؟».

وكان الرجلان اعتقلا بعد بلاغ من عالم يملك مختبرًا اتصلا به؛ للحصول على معدات متطورة؛ لإجراء فحوصات على مادة انثراكس فى حوزتهما، وتصنت رجال مكتب التحقيقات الفيديرالى (أف بى آى) على مكالمة لاحقة بين الطرفين، ثم قرروا مطاردة الرجلين واعتقالهما.

وقالت بعض مصادر مكتب التحقيقات: إن هاريس «كان يحمل أنبوبًا صغيرًا يحتوى كمية كافية لتنظيف مدينة بكاملها» وتجرى حاليّا تحاليل لتحديد طبيعة هذه المادة. وتم اعتقال هاريس وليفيت لدى خروجهما من مختبر فى هندرسون،

قرب لاس فيجاس. وأفيد أن هاريس ناشط فى حركات اليمين المتطرف، وقد سبق وأن اعتقل لحيازته جراثيم تؤدى إلى الإصابة بالطاعون. وفى ١٩٩٧، حكم عليه، وعلقت عقوبته مع مراقبة سلوكه على مدى ١٨ شهرًا، وكانت تهمته الحصول بطريقة غير قانونية على جراثيم الطاعون من مختبرات فى ماريلاند.

وأكد هاريس فى حينه أنه يعمل لحساب وكالة الاستخبارات المركزية (سى أى إى)، وأنه يحتاج إلى هذه الجراثيم لإعداد كتاب عن التهديدات الجديدة للأسلحة الجرثومية. وبموجب محضر الاتهام، كان هاريس يريد فى ١٩٩٥ تنفيذ اعتداء فى قطار الأنفاق فى نيويورك تنسب مسؤوليته للعراقيين؛ لقتل «مئات الآلاف من الأشخاص».

وصرح كيربى ويلز، محامى ليفيت للصحافيين أن موكله «ضحية بريئة»، وأضاف أن ليفيت باحث يملك شركة «ليفيت تكنولوجى»، ومختبرًا فى فرانكفورت فى ألمانيا، وأنه يعمل «من أجل اختراع يهدف إلى مكافحة خطر الأنثراكس، وإنقاذ حياة ملايين من الناس فى حال حصول اعتداء بهذه المادة».

وكان ليفيت وهاريس قد تعارفا خلال ندوة علمية، وقررا العمل معًا، وقال محامى دفاع آخر: إن ليفيت وظَّف هاريس كمستشار، وكان يدفع له راتبًا شهريًّا.

وذكرت محكمة لاس فيجاس أن الرجلين اتهما بـ «التآمر للحصول على عناصر بيولوجية؛ بهدف استخدامها كسلاح»، وأعلن المسئول فى مكتب التحقيقات أن «هذين الشخصين يشكلان تهديدًا كيماويًّا وبيولوجيًّا على الشعب الأميركى».

* * *